يعطف على الضمير المرفوع بلا فصل كقول جرير

درجا الاخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأبٌ له لينالا

وقول عمر بن ربيعه

قلت اذ اقبلت وزهرٌ تهادى ... كنعاج الفلا تعسفن رملا

وليس بمقصور على الشعر حكى سيبويه مررت برجل سواء والعدم لعطف العدم على الضمير في سواء ومع ذلك فهو قليل في الكلام ضعيف في القياس لما فيه من ايهام عطف الاسم على الفعل وان كان الضمير المتصل منصوبا حسن العطف عليه من غير فصل لانه لا يستتر ولا ينزل من الفعل منزلة الجزء كما في ضمير الرفع وان كان مجرورا فلا يحسن العطف عليه عند الاكثرين الا باعادة الجار كقوله تعالى ينجيكم منها ومن كل كرب وعليها وعلى الفلك تحملون قال لها وللارض ائتيا وذهب يونس والفرا الى جواز العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الجار وهو اختيار الشيخ رحمه الله تعالى

وعود خافض لدى عطف على ... ضمير خفض لازما قد جعلا
وليس عندي لازما اذ قد اتى ... في النظم والنثر الصحيح مثبتا

فجعل الدليل على عدم لزوم اعادة الخافض مع المعطوف على الضمير المجرور وروده في السماع نظما ونثرا كقراءة حمزة واتقوا الله الذي تسالون به والارحام بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة بالباء وهي قراءة ابن عباس والحسن ومجاهد وقتاده والنخعي وغيرهم ومثل هذه القراءة قول بعضهم ما فيها غيره وفرسه بجر فرسه حكاه قطرب ومثله انشاد سيبويه

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ... فاذهب فما بك والايام من عجب

وانشاد الفرا

تعلق في مثل السواري سيوفنا ... وما بينها والكعب غوط نفانف

وقول الاخر

اذا اوقدوا نارا لحرب عدوهم ... فقد خاب من يصلى بها وسعيرها

وقول الاخر

بنا ابدا

٦٥

بنا ابدا لا غيرنا يدرك المنى ... وتكشف غماء الخطوب الفوادح

ومما يجب ان يحمل على ذلك قوله تعالى وكفر به والمسجد الحرام لان جر المسجد بالعطف على السبيل ممتنع مثله بالاتفاق لاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي فلم يبق سوى جره بالعطف على الضمير المجرور بالباء ولا يبعد ان يقال في هذه المسئله ان العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الجار غير جائز في القياس وما ورد منه في السماع محمول على شذوذ اضمار الجار كما اضمر في مواضع اخر نحو ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة وكقولهم امرر بني فلان الا صالح وطالح وقولهم بكم درهم اشتريت ثوبك على ما يراه سيبويه من ان الجر فيه بعد كم باضمار من لا بالاضافة.

والدليل على ان العطف المذكور لا يجوز في القياس من وجهين احدهما ان الضمير المجرور شبيه بالتنوين لمعاقبته له وكونه على حرف واحد فلا يجوز العطف عليه كما لم يجز العطف على التنوين والثاني ان الضمير المتصل متصل كاسمه والجار والمجرور كالشيء الواحد فاذا اجتمع على الضمير الاتصالان اشبه العطف عليه العطف على بعض الكلمة فلم يجز ووجب اما تكرير الجار واما النصب باضمار فعل فان قيل لو كان الشبه بالتنوين او ببعض الكلمة مانعا من العطف على الضمير المجرور لمنع من توكيده ومن الابدال منه واللازم منتف بالاجماع قلنا لا نسلم صدق الملازمة والفرق بين التوكيد والعطف ان التوكيد مقصود به تكميل متبوعه فينزل منزلة الجزء وذلك يقتضي امرين الاول ان شبه الضمير المجرور ببعض الكلمة وان منع من العطف لا يمنع من التوكيد لان بعض الكلمة لا يمتنع عليه تكميل ببقية اجزائه فكذا لا يمتنع على ما اشبه بعض الكلمة تكميله بما بعده واما البدل فالفرق بينه وبين العطف ان البدل في نية تكرار العامل واتباع الضمير المجرور في الحقيقة اتباع له وللجار جميعا لان البدل في قوة المصرح معه بالعامل وليس كذلك المعطوف فجاز ان تقول

ان شبه الضمير المجرور بالتنوين [illegible] العطف [illegible] التوكيد [illegible] التنوين [illegible] الحكم [illegible] العطف [illegible] الثاني

Copyright © King Saud University